الموقف الأساسي للحكومة الكورية حول جزر دوكدو

لا يتزعزع موقف الحكومة الكورية الثابت في كون دوكدو (Dokdo) أرضاً كورية حيث أنها جزءٌ لا يتجزأ من التراب الكوري من النواحي الجغرافية والتاريخية، إضافة الى ما تعززه نصوص القانون الدولي.

فمن الناحية الجغرافية ، تقع الجزر الجميلة التي تُعرف بجزر دوكدو في الشرق الأقصى لكوريا، وعلى بعد 87.4 كيلومتر جنوب شرق اليونغدو(Ulleungdo) في مياه البحر الشرقي. ووفقا لسيجونغ سيللوك جيريجي (Sejong sillok Jirigi) وهو الدليل الجغرافي الحقيقي لسجلات الملك سيجونغ (1432)، والذي كان قد تمّ جمعه بناءً على توجيه الملك في آوائل حقبة مملكة جوسون(1897-1392)، لم تكن أوسان (دوكدو) و موريونغ (اليونغدو) بعيدة عن بعضها البعض حيث أنهما تقعان في مرمى البصر للناظر في ايّ منهما وخصوصاً إن كان النهارُ مشمساً. وبما أنّ جزر دوكدو يمكن مشاهدتها من جزيرة اليونغدو، فأن سكان الجزيرة الثانية يرون أن هذه الجزر تنتمي الى جزيرتهم.

(منظر Dokdo من جزيرة Ulleungdo)

(الدليل الجغرافي الحقيقي لسجلات الملك Sejong(1432)، محفوظ لدى معهد كيوجانغكاك(Kyujanggak)للدراسات الكورية)

تشير نتائج البحوث الحديثة إلى احتمال أن اليونغدو كانت مأهولة لأزمنة سحيقة تعود إلى عصور ما قبل التاريخ، فبدأ ذكر دوكدو في وثائق مختلفة عندما احتلت مملكة شيلا دولة صغيرة يطلق عليها أوسان – غوك ،وهي تتكون من اليونغدو(Ulleungdo) ودوكدو(Dokdo)، في آوائل القرن السادس(512م) حيث امتد حكم المملكة المذكورة أعلاه من العام 57 قبل الميلاد ولغاية العام 930م.

فعلى سبيل المثال، أشار "الدليل الجغرافي الحقيقي لسجلات الملك سيجونغ" إلى دوكدو واليونغدو بالإسمين التاليين: موريونغ و أوساندو. وقد سميت دوكدو باوساندو في وثائق أخرى جمعت في وقت لاحق بناء على توجيه عدد من الملوك.
ومن ضمنها وثيقة غوريوسا Goryeosa والتي تتناول تاريخ مملكة كوريو و تعود الى العام1451م وسينجونغ دونغ كوك يوجي سيونغنام Sinjeung dongguk yeoji seungnam (الطبعة المنقحة لمزيد من الدراسات عن جغرافيا كوريا، 1530) و Dongkguk munheon bigo (دليل منشورات الوثائق حول كوريا، 1770)Man-gi yoram (عشرة آلاف اسلوباً للحكم، أو دليل الملك لشؤون الدولة، 1808) وJeongbomunheonbigo، (طبعة معدّلة وموسّعة لدليل منشورات من الوثائق حول كوريا، 1908). وتطلق جميع تلك الوثائق اسم اوساندو على جزر دوكدو.

واستناداً على تلك الوثائق، يمكن ملاحظة استخدام الاسم القديم اوساندو للدلالة على دوكدو لغاية مطلع القرن العشرين. وتبيّن تلك السجلات والوثائق بوضوح أن دوكدو استمرت كأراضي كورية.

وفي عهد ملك جوسون واسمه سوكجونغ Sukjong (1674-1720) تم الانتهاء من مسألة السيادة على دوكدو عقب المفاوضات الدبلوماسية بين جوسون واليابان بسبب الاستيلاء على " آن يونغ-بوك " من قبل صيادي الأسماك اليابانيين في عام 1693. وفي عام 1696، عند الانتهاء من المفاوضات، أصدرت اليابان توجيهاً منعت فيه جميع اليابانيين من التوجه الى اليونغدو.

وخلال فترة حكم عائلة ميجي(1868-1912)، تلقى المجلس الأعلى للدولة باليابان، وكان ذلك المجلس يمثل الهيئة العليا لصنع القرار في اليابان آنذاك، مذكرة تحقيق من وزارة الشؤون الداخلية حول تجميع السجل العقاري لمقاطعة شيمانية.
وبعد المداولات ، أصدر المجلس الأعلى للدولة توجيها في عام 1877 ينص على ما يلي: " يجب أن يكون مفهوما أن بلدنا لا علاقة له بتاكيشيما (اليونغدو) وجزيرة أخرى اسمها دوكدو."

لذا فأن جميع الوثائق الواردة آنفا إنما تدلّ على أن دوكدو تنتمي الى كوريا وهي جزءاً لا يتجزأ منها.

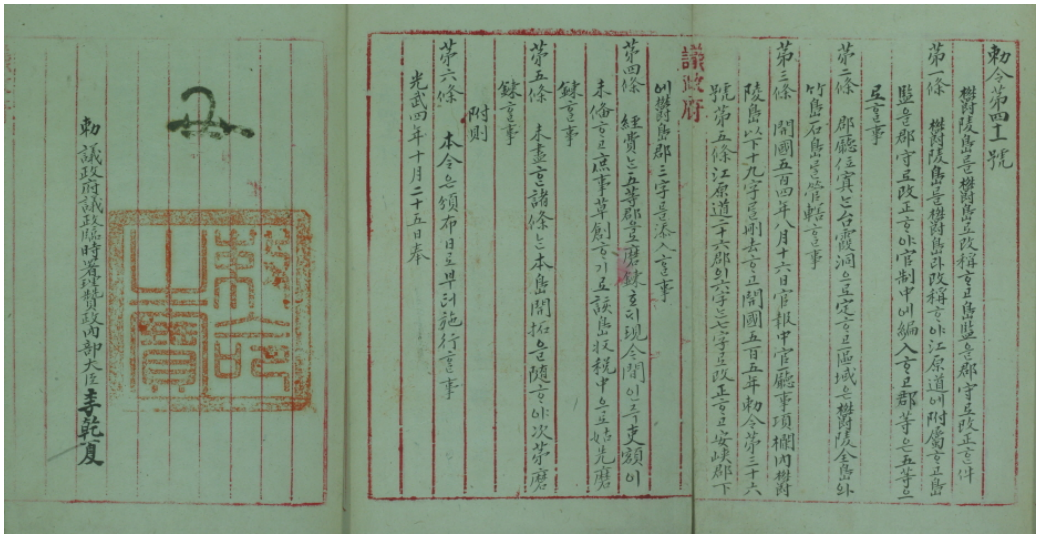

المرسوم الامبراطوري رقم 41 الصادر في عام 1900 وهو السنة الرابعة من Gwangmu الامبراطورية ، محفوظ لدى معهد كيوجانغكاك Kujangkak للدراسات الكورية.

وفي العام 1900، وهو العام الرابع من غوانغمو Gwangmu والذي يعني "الشجاعة المجيدة" وهي الفترة التي حكم فيها الملك كوجونغ (1863-1907)،أصدرت إمبراطورية هان Han العظمى في كوريا المرسوم الإمبراطوري رقم 41 الذي وضع سيوكدو Seokdo (أي دوكدو) تحت ولاية أولدو – غون (اليونغدو)، مما يؤكد مرة أخرى أن الجزر تنتمي إلى كوريا.

و فور الإبلاغ عن إلحاق الجزر باليابان في العام 1906 من قبل فريق مسح ياباني يضم موظفين حكوميين ومدنيين من مقاطعة شيمانية، رفع رئيس مقاطعة سيم هيونغ-تايك تقريرا إلى محافظ غانغوون Gangwon وقد ورد في تقريره عبارة أن "دوكدو التي تقع تحت الولاية القضائية في مقاطعتنا...". أن تقديم تقرير كهذا هو دليل واضح على أن رئيس مقاطعة اولدو غون Uldo-gun كان يدير جزر دوكدو وفقا للمرسوم الإمبراطوري رقم 41.

في العام 1906 أصدر مجلس الدولة لإمبراطورية هان Han العظمى اويجينغبو (Uijeongbu) توجيها برقم 3 حول طلب إعادة النظر في دمج دوكدو باليابان مؤكدا في توجيهه أنه لا أساس لذلك من الصحة.
وهذا يؤكد من جديد أن إمبراطورية هان Han العظمى كانت تحتفظ بالسيادة على الجزر .

(اليمين) تقرير خاص من رئيس مقاطعة Chuncheon لي ميونغ راي الصادر عام 1906

(اليسار) التوجيه رقم 3 الصادر من قبل مجلس الدولة الصادر عام 1906 (محفوظ لدى معهد كيوجانغكاك)

ولكن اليابان قامت في العام 1905 بإدراج دوكدو ضمن محافظة شيمانية وذلك عند قيامها بإصدار المذكرة العامة رقم 40 على أساس أن دوكدو كانت في السابق أرضا مباحة. في ذلك الوقت كانت اليابان تخوض الحرب الروسية - اليابانية(1904-1905) ضمن سياستها في التوسع الامبريالي باتجاه شمال شرق آسيا، والذي كان قد بدأ في التسعينات من القرن التاسع عشر. يشكل إدراج اليابان جزر دوكدو ضمن الأراضي التابعة لها انتهاكا للقانون الدولي لا يمكن تبريره في أي ظرف من الظروف لأنه انتهاك لسيادة كوريا التي لا يمكن إنكارها على الجزر منذ القدم حتى تكوين إمبراطورية هان العظمى، علاوة على ذلك، فإنه لاينطوي على أي قوة قانونية ملزمة بموجب القانون الدولي.

أضيفت كوريا إلى اليابان في العام 1910 وبعدها انتهى الحكم الاستعماري في عام 1945 مع هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية. في عام 1943 حيث كانت الحرب مستمرة ،أصدرت دول الحلفاء الثلاثة – الولايات المتحدة ، وبريطانيا والصين – إعلان القاهرة الذي ينص على "طرد اليابان من جميع الأراضي الأخرى التي احتلتها بالعنف والجشع". وعندما استعادت كوريا استقلالها من اليابان عادت جزر دوكدو إلى كوريا بطبيعة الحال. وخلال فترة الحكومة العسكرية التي نصبتها الولايات المتحدة في حكم كوريا مؤقتا بعد استقلالها، تم استبعاد جزر دوكدو من الأراضي الخاضعة لسيطرة اليابان وإدارتها وفقا للتوجيه رقم 677 الذي أصدرته القيادة العليا للقاوات المتحالفة (SCAPIN). وتم تأكيد ذلك بموجب معاهدة السلام مع اليابان المعروفة بإسم معاهدة سان فرانسيسيكو، 8 أيلول/ سبتمبر 1951.

فمنذ اليوم الذي حصلت فيه كوريا على استقلالها وحتى هذا اليوم كانت جزر دوكدو وما زالت تحت سيطرة كوريا الفعلية بطبيعة الحال. والآن، من الواضح أن تكون السيادة على دوكدو لكوريا جغرافيا وتاريخيا إضافة أحكام القانون الدولي.

فالموقف الثابت للحكومة الكورية هو أن جزر دوكدو هي أراضي كورية أصلا، لذلك فهي لا تعتبر دوكدو موضوعا للمفاوضات الدبلوماسية او التقاضي في أي محكمة من المحاكم.
ستواصل جمهورية كوريا بصرامة وحزم تناول كل الإدعاءات التي تنفي سيادة كوريا على الجزر.
في هذا الصدد، ستكون دبلوماسية حكومة كوريا باردة الأعصاب ولكنها صارمة ومبنية على الأساليب الموضوعية والفاعلة التي هي أكثر إقناعاً للمجتمع الدولي.